بارتفاع مقداره 25 مليون دينار

«الشال»: 110.9 ملايين دينار أرباح «بيتك» عن الأشهر التسعة الأولى

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله، عن الأشهر التسعة الأولى، من العام الحالي 2013، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم الضرائب- قد بلغ نحو 110.9 ملايين دينار، بارتفاع مقداره نحو 25 مليون دينار، أي ما نسبته 29 في المئة ، مقارنة بنحو 85.9 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012. وعند خصم الحصص غير المسيطرة، بلغ الربح الخاص بمساهمي البنك نحو 89.1 مليون دينار، مقارنة بنحو 75.9 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 17.5 في المئة ، أي ما يعادل نحو 13.2 مليون دينار. والسبب الرئيس وراء هذا الارتفاع هو ارتفاع الإيرادات التشغيلية بقيمة اعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

وفي التفاصيل، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنحو 99.7 مليون دينار، أي نحو 16.3 في المئة ، وصولا إلى نحو 711.6 ملايين دينار، مقارنة بما قيمته 611.9 ملايين دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات استثمارات بنحو 46.2 مليون دينار، وصولا إلى نحو 168 مليون دينار، مقارنة بنحو 121.8 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق. وارتفع، أيضا، بند إيرادات تمويل بنحو 24 مليون دينار، وصولا إلى نحو 425 مليون دينار، مقارنة بنحو 401 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق. كما ارتفع بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 13.2 مليون دينار، وصولا إلى نحو 61.9 مليون دينار، مقارنة بنحو 48.7 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق. إضافة إلى تحقيق البنك أرباحا استثنائية من بيع عقار استثماري خلال الربع الثالث من هذا العام وبنحو 26.4 مليون دينار.

ومن الناحية الأخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية والتوزيعات المقدرة للمودعين للبنك، بقيمة بلغت نحو 75 مليون دينار، وباقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية، أي من نحو 374.4 مليون دينار، في سبتمبر عام 2012، إلى ما قيمته 449.4 مليون دينار. حيث ارتفع بند التوزيعات المقدرة للمودعين بنحو 17.6 مليون دينار، أي ارتفاع بنحو 15.1 في المئة ، وصولا إلى نحو 134.1 مليون دينار، مقارنة بنحو 116.5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفع بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 28.7 مليون دينار، أي بنحو 36.7 في المئة وصولا إلى نحو 106.8 ملايين دينار، مقارنة بنحو 78.1 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012. وارتفع، أيضا، بند تكاليف موظفين، بنسبة 25 في المئة وصولا إلى نحو 116.4 مليون دينار في سبتمبر عام 2013، مقارنة بنحو 93.1 مليون دينار، في سبتمبر عام 2012. كما ارتفع بند تكاليف تمويل، بنحو 8.7 ملايين دينار، وصولا إلى 48.3 مليون دينار، مقارنة بنحو 39.5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق.

بينما انخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 241 ألف دينار أو بنحو 0.2 في المئة ، عندما بلغ نحو 149.1 مليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغ 149.3 مليون دينار، وبذلك، ارتفع مستوى هامش صافي الربح لإجمالي الدخل إلى ما نسبته 15.6 في المئة ، من نحو 14 في المئة ، للفترة عينها من العام الماضي.

وارتفع إجمالي موجودات «بيتك»، بما قيمته 804 ملايين دينار ونسبته 5.5 في المئة ، ليصل إلى 15507.3 مليون دينار، مقابل 14703.3 ملايين دينار، في نهاية عام 2012، ولو تمت مقارنة الارتفاع بإجمالي موجودات الربع الثالث من عام 2012، سيقارب مستواه 1357.7 مليون دينار، أو بارتفاع 9.6 في المئة ، حين بلغ إجمالي الموجودات 14149.7 مليون دينار كويتي.

وارتفع بند مديونون بنحو 358.2 مليون دينار، أي ما نسبته 5.4 في المئة ، وصولا إلى 7011.1 مليون دينار «45.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بما قيمته 6652.9 مليون دينار، في نهاية عام 2012 «45.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، وارتفع بنحو 458.9 مليون دينار، أي ما نسبته 7 في المئة ، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، عندما كان بحدود 6552.2 مليون دينار «46.3 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع بند مرابحات قصيرة الأجل بنحو 77.7 مليون دينار، أي ما نسبته 6.6 في المئة ، وصولا إلى 1263.4 مليون دينار «8.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 1185.7 مليون دينار في نهاية عام 2012 «8.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، وبنحو 34.6 مليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين كان قد بلغ نحو 1228.9 مليون دينار «8.7 في المئة من إجمالي الموجودات».

وارتفع بند النقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 152.3 مليون دينار، حين بلغ 966.6 مليون دينار «6.2 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة بنحو 814.3 مليون دينار، في نهاية عام 2012 «5.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، وبنحو 20.6 مليون دينار، أي ما نسبته 2.2 في المئة حين بلغ نحو 946 مليون دينار «6.7 في المئة من إجمالي الموجودات» في سبتمبر 2012.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك قد سجلت ارتفاعا، بلغت قيمته 341.9 مليون دينار، ونسبته 2.8 في المئة ، لتصل 12724.5 مليون دينار، بعد أن كانت 12382.5 مليون دينار، في نهاية عام 2012، وهذه الأرقام ستكون أكبر لو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق إذ سيقارب 781.1 مليون دينار، أو بنمو بنسبة 6.5 في المئة حين بلغ آنذاك نحو 11943.4 مليون دينار.

وارتفع بند حسابات المودعين ليصل إلى 9877.2 مليون دينار «وتمثل 77.6 من إجمالي المطلوبات»، محققة نسبة ارتفاع بلغت 5.2 في المئة أي ما قيمته 484.5 مليون دينار، بعد أن كان في نهاية عام 2012 نحو 9392.7 مليون دينار «وتساوي 75.9 في المئة من إجمالي المطلوبات». وسجل ارتفاعا، بلغت نسبته 10.5 في المئة أي ما قيمته 940.1 مليون دينار، عند المقارنة مع نظيره الذي كان عليه، في الفترة نفسها من العام الماضي والبالغ 8937.1 مليون دينار «أو تعادل نحو 74.8 في المئة من إجمالي المطلوبات».

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات الربحية، كلها، قد سجلت ارتفاعا، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE»، ارتفاعا طفيفا، ليصل إلى نحو 7.8 في المئة ، قياسا بنحو 7.7 في المئة ، للفترة نفسها من عام 2012، وارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ليصل الى نحو 1 في المئة ، قياسا بنحو 0.8 في المئة، في نهاية الربع الثالث من عام 2012. وارتفع معدل العائد على رأسمال البنك «ROC»، أيضا، ليصل إلى نحو 43.9 في المئة ، بعد أن كان عند 41 في المئة ، للفترة نفسها من العام الماضي. وارتفعت ربحية السهم «EPS» الخاص بمساهمي البنك إلى نحو 25.5 فلسا، مقارنة بنحو 22.9 فلسا، للفترة نفسها من عام 2012، وقد بلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد «P/E» نحو 30.9 مرة، مقارنة بنحو 33.6 مرة، للفترة نفسها من العام السابق، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 11.6 في المئة مقارنة بارتفاع سعر السهم بنحو 2.6 في المئة مقارنة بمستوى سعره في 30 سبتمبر 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.5 مرة مقارنة بنحو 1.4 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

بيت التمويل الكويتي

■ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك ليصل إلى 7.8 في المئة

■ الإيرادات التشغيلية نمت بمعدل 99.7 مليون دينار لتبلغ 711.6 مليوناً خلال العام الحالي

■ إجمالي الموجودات ارتفع بما قيمته 804 ملايين ونسبته 5.5 في المئة ليصل إلى 15507.3 ملايين دينار

أفضل من الحال في منطقة اليورو

بوادر «التعافي» لا تزال تظهر على الاقتصاد الأمريكي

أضاف الشال يمثل اتفاق الكونجرس في 10 ديسمبر على إقرار الميزانية العامة للحكومة الأمريكية، للسنتين القادمتين، وعيا باهمية عدم تكرار الصراع على إدارة الاقتصاد، والذي أدى إلى تعليق أعمال الحكومة الأمريكية لنحو 16 يوما في أكتوبر، في ظل وضع اقتصادي هش، ويمثل الاتفاق دعما لبعض بوادر التعافي في الاقتصاد الأمريكي، وذلك بعد سنوات خمس من تفجر الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008، ويمكن بحث المسار التاريخي للأزمة، من ناحية الاقتصاد الكلي، بالنظر إلى مؤشرين أساسيين هما النمو الاقتصادي الحقيقي ونسبة البطالة، لإصدار حكم على احتمالات ذلك التعافي.

وتابع فمن زاوية النمو الاقتصادي الحقيقي «أي بعد إزالة أثر التضخم»، دخل الاقتصاد الأمريكي مرحلة التبشير بالركود منذ الربع الرابع من عام 2007، عندما تباطأ نموه على أساس سنوي لنحو 1.5 في المئة ، انكمش بعدها في الربع الأول من عام 2008 بنحو 2.7- في المئة على أساس سنوي، لأول مرة منذ الربع الثالث من عام 2001، أي بعد انفجار الفقاعة السابقة، وهي فقاعة شركات التكنولوجيا. لكن الاقتصاد الأمريكي استعاد أنفاسه، قليلا، في الربع الثاني من عام 2008 بنمو نسبته 2 في المئة ، على أساس سنوي، إلا أن ذلك تلاشى مع تفجر الأزمة بإفلاس بنك ليمان برذرز في 15 سبتمبر 2008 ودخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الانكماش لسنة كاملة كانت أقسى فتراتها في الربع الرابع من عام 2008 والربع الأول من عام 2009، عندما انكمش الاقتصاد بنحو 8.3- في المئة ، و5.4- في المئة ، على أساس سنوي، على التوالي، وهي نسب غير مسبوقة للاقتصاد الأمريكي منذ أوائل الثمانينات. وقد أعلن المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية «NBER»، المسؤول عن تاريخ الأزمات الاقتصادية الأمريكية، انتهاء الركود الأمريكي، بمعنى انتهاء الاتجاه نحو الانحدار، اعتبارا من الربع الثاني من عام 2009، أي بعد نحو عام ونصف العام من بدايته، وهو بذلك أطول ركود منذ الكساد العظيم عام 1929.

فالخلاصة أن بوادر التعافي لا تزال تظهر على الاقتصاد الأمريكي، آخرها العودة إلى التصرف المسؤول بالاتفاق على ميزانية الحكومة، والتعافي مدعوم بمؤشرات أساسية في الاقتصاد الكلي تتمثل في التعافي النسبي للنمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة، وإن كان هذا التعافي أدنى من التعافي ما بعد الفقاعة السابقة، لكنه، بالتأكيد، أفضل من الحال في منطقة اليورو التي لا تزال في مرحلة تثبيت الاستقرار ومنع الانحدار، وليس مرحلة التعافي الثابت. ويبقى السؤال الأكثر أهمية حول قدرة الاقتصاد الأمريكي على الوقوف، منفردا، مع الخفض التدريجي لإحدى أهم أدوات دعمه خلال الأزمة، أي برنامج التيسير الكمي.

معدل نمو النفقات العامة بلغ 4.3 في المئة

855 مليار ريال مصروفات السعودية خلال 2014

قال التقرير أعلنت المملكة العربية السعودية ارقام موازنتها للسنة القادمة، وفي الخبر امران جيدان، الأول هو أن إعلان الأرقام سبق بداية السنة المالية وهي السنة الميلادية، والثاني ما وصفته وكالة رويترز ببدء الحد من توسع السياسة المالية. والرقم الجديد لاعتمادات المصروفات هو 855 مليار ريال سعودي أو نحو 228 مليار دولار امريكي أو نحو 64.7 مليار دينار، ومثله، تماما، رقم الإيرادات، أي موازنة متوازنة، ربما عن طريق تخفيض السعر الافتراضي لبرميل النفط في تقديرات الموازنة، ومن المؤكد أن أرقام الموازنة لا تعكس وضع المالية العامة للدولة، الذي لابد أن تكون في فائض كبير. وتشير رويترز إلى أن تقديرات نفقات الموازنة ارتفعت في العقد السابق بمعدل 14 في المئة ، سنويا، بينما ارتفعت النفقات الفعلية عن تلك المقدرة بمعدل 25 في المئة ، وارتفعت الفعلية في عام 2013 بنحو 13 في المئة ، ورغم ذلك حققت السعودية، خلالها، فائضا بنحو 206 مليار ريال سعودي. وكان رقم اعتمادات النفقات العامة في موازنة 2013 بحدود 820 مليار ريال سعودي، أي إن معدل نمو النفقات العامة لعام 2014 بلغ 4.3 في المئة ، فقط، هبوطا من مستوى النمو السنوي المركب البالغ 14.6 في المئة ، سنويا، للسنوات العشر التي سبقته، وذلك قرار مقصود، فيما يبدو، بعد تحذيرات من خطورة توسع السياسة المالية.

ويستعرض الرسم البياني المرافق تطورات اعتمادات النفقات العامة في السعودية، ما بين عام 2003 وتقديرات عام 2014، وزاد حجم النفقات العامة خلالها من نحو 209 مليار ريال سعودي في عام 2003 إلى نحو 820 مليار ريال سعودي في عام 2013، أي تضاعف بنحو 3.9 اضعاف، وتضاعف مرتين، ما بين عام 2008 وعام 2013، بسبب أزمة العالم المالية وبسبب أحداث الربيع العربي. ورغم أن اعتماد النفقات العامة لموازنة 2014 مازال إلى ارتفاع بنحو 35 مليار ريال سعودي، إلا أن هبوط معدلات النمو، كثيرا، عن معدلها التاريخي، يعتبر بداية انكماش للتوسع في السياسة المالية.

وفي القياس المقارن، مازالت النفقات العامة السعودية بعيدة عن مستوى النفقات العامة الكويتية، إذا ما قورنت بحساب نصيب الفرد من السكان منها البالغ 7.8 الف دولار امريكي في السعودية، و19.8 الف دولار امريكي في الكويت في عام 2013، ونصيب المواطن منها، البالغ 11.4 الف دولار امريكي، في السعودية و63 الف دولار امريكي -أي نحو 6 اضعاف- في الكويت، للعام نفسه. وكان صندوق النقد الدولي قد أبلغ السعودية بأن لابد لها من السيطرة على مستوى نفقاتها العامة، إذا أرادت الحفاظ على الثروة النفطية لصالح الأجيال القادمة، وأن موازنتها العامة قد تبدأ تحقيق عجز بحلول عام 2016، إن استمر ارتفاع النفقات العامة بمعدله التاريخي للعقد الفائت. ومن فروق معدلات الإنفاق للفرد بين السعودية والكويت، واضح أن الأساس الذي بني عليه الصندوق نصحه للكويت، أساس واحد، ولكن وضع المالية العامة في الكويت أشد انحرافا.

وأخيرا، تحدث وزير المالية الكويتي عن ضرورة البدء في بناء وعاء ضريبي، مثل توسعة ضريبة الأرباح على الشركات الأجنبية لتشمل الكويتية، وبالأمس، أعادت كل من عُمان والإمارات والبحرين تسعير بعض السلع المدعومة مثل البنزين والديزل والكهرباء والمياه، وهو ما أسماه وزير المالية الكويتي، قبل بضعة أشهر، ضرورة ترشيد الدعم وتوجيهه لمستحقيه، فقط.

نمو النفقات العامة للسعودية

بارتفاع مقداره 2.1 مليون دينار

9.3 ملايين دينار أرباح «بنك بوبيان» خلال 2013

■ إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك ارتفع بمقدار 3.7 ملايين دينار وصولاً إلى 48.9 مليوناً

بنك بوبيان

■ جملة المصروفات التشغيلية ارتفعت بقيمة أقل من الإيرادات وبلغت 1.9 مليون دينار

أشار التقرير أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله لفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 30 سبتمبر 2013، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً -بعد خصم الضرائب- بلغت 9.3 ملايين دينار، بارتفاع مقداره 2.1 مليون دينار، مقارنة بنحو 7.2 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2012 أي محققاً نسبة ارتفاع بنحو 29.2 في المئة . والسبب الرئيس وراء هذا الارتفاع هو ارتفاع صافي إيرادات التمويل.

وتابع ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.7 ملايين دينار، وصولاً إلى 48.9 مليون دينار، مقارنة مع 45.2 مليون دينار، في الفترة

وأشار نفسها من عام 2012، إذ ارتفع صافي إيرادات التمويل خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2013، بنحو 6.7 ملايين دينار، أي ما نسبته 17.8 في المئة ، وصولاً إلى 44.7 مليون دينار، مقارنة بنحو 38 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012. بينما تراجعت مكونات الإيرادات الأخرى، كلها، فحقق بند صافي ربح الاستثمار انخفاضاً بحدود 91.1 في المئة أو ما يعادل 1.6 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 158 الف دينار، مقارنة بنحو 1.8 مليون دينار. وانخفض بند حصة في نتائج شركات زميلة بنحو 1.5 مليون دينار، وصولاً إلى 467 الف دينار، مقارنة مع 1.9 مليون دينار.

وبين من جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية، بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 1.9 مليون دينار، وصولاً إلى 23 مليون دينار، مقارنة مع 21.1 مليون دينار في الربع الثالث من عام 2012، وارتفع كل من بند تكاليف موظفين بنحو 1.3 مليون دينار، حين بلغ 14.1 مليون دينار، مقارنة مع 12.8 مليون دينار. وارتفع بند مصاريف عمومية وإدارية بنحو 635 الف دينار، وصولاً إلى 7.63 ملايين دينار، مقارنة مع 6.99 ملايين دينار. بينما انخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 454 الف دينار، وصولاً إلى 16.15 مليون دينار، مقارنة بنحو 16.60 مليون دينار، أي بنسبة انخفاض قاربت 2.7 في المئة . وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 17.8 في المئة ، بعد أن بلغ نحو 15.1 في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 221.5 مليون دينار ونسبته 11.8 في المئة ، ليصل إلى 2106.2 ملايين دينار، مقابل 1884.7 مليون دينار، في نهاية عام 2012، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الأصول نحو 305.4 ملايين دينار، أو ما نسبته 17 في المئة ، عند المقارنة بالربع الثالث من عام 2012، حين بلغ 1800.8 مليون دينار كويتي.

وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بنحو 170.7 مليون دينار، أي بزيادة بنحو 13.4 في المئة ، وصولاً إلى 1440.7 مليون دينار «68.4 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة مع 1270 مليون دينار «67.4 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2012، وارتفع بنحو 18 في المئة ، أي نحو 219.7 مليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012، حين بلغ نحو 1221 مليون دينار «67.8 في المئة من إجمالي الأصول». وارتفع، أيضا، بند المستحق من البنوك بنحو 15.7 مليون دينار، أي نحو 6.2 في المئة وصولا إلى 267.3 مليون دينار «12.7 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة بنحو 251.6 مليون دينار «13.4 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2012، وارتفع بنحو 22.4 في المئة ، أو نحو 48.9 مليون دينار، مقارنة بنحو 218.4 مليون دينار «12.1 في المئة من إجمالي الأصول»، في الفترة نفسها من عام 2012.

وارتفع بند النقد والنقد العادل بنحو 34.4 مليون دينار، أي بنحو 20.2 في المئة ، وصولاً إلى 203.9 ملايين دينار «9.7 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة بنحو 169.5 مليون دينار «9 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2012، وارتفع بنحو 22.5 في المئة أو نحو 37.5 مليون دينار، مقارنة بنحو 166.4 مليون دينار «9.2 في المئة من إجمالي الأصول»، في الفترة نفسها من عام 2012.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك قد سجلت ارتفاعاً، بلغت قيمته 217.2 مليون دينار، ونسبته 13.3 في المئة ، لتصل 1845.7 مليون دينار، بعد ان كانت 1628.5 مليون دينار في نهاية عام 2012، وهذه الأرقام ستكون أكبر لو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق إذ سيقارب 297.5 مليون دينار، أو بنسبة ارتفاع 19.2 في المئة حين بلغ آنذاك نحو 1548.2 مليون دينار.

وارتفع بند حسابات المودعين ليصل إلى 1664.3 مليون دينار «وتمثل 90.2 في المئة من إجمالي المطلوبات»، محققة نسبة ارتفاع بلغت 19.1 في المئة أي ما قيمته 267.3 مليون دينار، بعد أن كان في نهاية عام 2012 نحو 1397 مليون دينار «وتساوي 85.8 من إجمالي المطلوبات»، وسجل ارتفاعا، بلغت نسبته 24.4 في المئة أي ما قيمته 326 مليون دينار، عند المقارنة بنظيره الذي كان عليه، في الفترة نفسها من العام الماضي والبالغ 1338.3 مليون دينار «وتعادل نحو 86.5 في المئة من إجمالي المطلوبات».

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، جميعها، قد سجلت ارتفاعا، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» إلى نحو 4.9 في المئة ، مقارنة بنحو 4.1 في المئة للفترة نفسها من العام السابق، وحقق العائد على رأسمال البنك «ROC» ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 6.9 في المئة ، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ 5.5 في المئة ، بينما حافظ البنك على مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA»، ثابتا، حين بلغ نحو 0.6 في المئة ، للفترتين. وبلغت ربحية السهم «EPS» نحو 5.1 فلوس مقابل نحو 4.2 فلوس، للفترة نفسها من عام 2012، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية «P/E» نحو 120.1 مرة مقارنة مع 149 مرة، للفترة نفسها من العام السابق، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 22.1 في المئة عن مستواه في نهاية سبتمبر 2012، وتراجع سعر السهم بنحو 1.6 في المئة عن مستوى سعره في 30 سبتمبر 2012. وحافظ البنك، أيضا، على مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» ثابتا، حين بلغ نحو 4.3 للفترتين.